مقياس المدخل لعلم القانون

تقسيمات القاعدة القانونية

1.0

الدكتور: منصوري محمد

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق
سنة أولى حقوق
الايميل المهني : MANSOURI.MOHAMED@UNIV-MSILA.DZ

فيفري 2024

مفتاح المصطلحات

مدخل القاموس

مختصر

مرجع بيبليوغرافي

مرجع عام

قائمة المحتويات

وحدة 5

I-المكتسبات القبلية 7

آ. اهم المكتسبات القبلية.....7

ب. اختبار المكتسبات القبلية.....7

پ. تمرين.....7

ت. تمرين.....7

ث. تغذية راجعة.....8

II-مقدمة 9

آ. مقدمة.....9

III-المحور الأول:تقسيم القانون حسب العلاقة التي ينظمها 11

آ. الأهداف الخاصة.....11

ب. معايير وأهمية التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص.....11

1. معايير التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص.....12
2. أهمية تقسيم القانون إلى قانون عام وقانون خاص.....13

پ. تمرين.....14

ت. فروع القانون العام والقانون الخاص.....14

1. فروع القانون العام.....14
2. فروع القانون الخاص.....16

ث. تمرين.....17

ج. تمرين.....17

IV-المحور الثاني:تقسيم القانون من حيث درجة الإلزام 19

آ. الأهداف الخاصة.....19

ب. مفهوم القواعد الآمرة والمكملة وأهميتها.....19

1. مفهوم القواعد الآمرة والمكملة.....20
2. أهمية التفرقة بين القواعد الآمرة والمكملة.....21

پ. تمرين.....23
ت. معايير التمييز بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة.....23
1. المعيار اللفظي.....23
2. المعيار النظام العام(المعيار المعنوي).....24
ث. تمرين.....25

V-تمرين :اجب على السؤال التالي: 27

VI-اختبار الخروج 29

آ. التمارين.....29

VII-تمرين 31

VIII-تغذية راجعة 33

خاتمة 35

حل التمارين 37

قاموس 41

معنى المختصرات 43

مراجع 45

قائمة المراجع 49

اعتماد الموارد 51

وحدة

- يرتب الطالب في هذا المستوي أفكاره ويستعيد المعلومات من الذاكرة أي المكتسبات القبلية حيث يقوم الطالب بحفظ كل المعلومات المتعلقة بتقسيمات القاعدة القانونية، حيث يتم إعطاء سؤال بإجابة قصيرة يطلب من الطالب الإجابة عليه، كما يمكن إعطاءهأو سؤال أحادي الاختيار هدفها استحضار المكتسبات القبلية.
- يفهم الطالب الأفكار التي يشتمل عليها الدرس، يقوم الطالب بتحديد التعريفات المختلفة التي تسمح لهم بتحديد مختلف المتغيرات والمفاهيم المتعلقة بالدرس وهنا نعطي الطالب بعض الأسئلة أحادية الإجابة انطلاقا مما تم الاستفادة منه وفهم الدرس.
- يتعرف الطلاب على مختلف تقسيمات القاعدة القانونية عن طريق دراسة مختلف تقسيمات القاعدة القانونية حسب الموضوع وحسب درجة الزاميتها والقدرة على استعمال المعارف المتعلقة بالدرس في بحوثه الجامعية. ويوظف المعرفة المكتسبة بأشكال جيدة في مختلف المواقف العلمية، ويطلب من الطالب الإجابة على سؤال أحادي الإجابة أو ملأ الفرغات.
- دفع الطلبة إلى قراءة وتحليل مختلف المراجع الخاصة بتقسيمات القاعدة سواء من حيث الموضوع أو من حيث درجة الزاميتها، وحمل الطالب على تقديم الفروق الموجودة بين مختلف هذه القواعد القانونية، ويقدم لطالب سؤال حول تصنيف القواعد القانونية التي يشمل عليها الدرس
- يبحث الطالب عن تقسيمات القاعدة القانونية سواء من حيث الموضوع أو من حيث درجة الزاميتها، وهنا يقوم الطالب باستحضار ما درسه ويصنف ما اكتسبه من معارف.
- يثمن الطالب ما درسه في هذا الدرس وقدرته على إعطاء حكم على القيمة العلمية المقدمة في درس تقسيمات القاعدة القانونية بناء على مصادر المتاحة له ونضع أمامه سؤال نهائي يحدد مختلف فروع القانون سواء حسب الموضوع أو حسب درجة الزاميتها. ونضع أمام الطالب سؤال نهائي بإجابة قصيرة ، إضافة إلى اختبار الخروج الذي تضمن لائحة من التمارين تحتوي على سؤال أحادي الاختيار إضافة إلى سؤال بإجابة قصيرة، تتعلق بتقسيمات القانون سواء من حيث الموضوع أو من حيث درجة الزاميتها، إلى جانب نشاط تقويم ذاتي تضمن سؤال بإجابة قصيرة.

I المكتسبات القبلية

آ. اهم المكتسبات القبلية

يستعيد الطالب المعلومات المخزنة في الذاكرة المتعلقة بمفاهيم القانون وتذكر الطالب خصائص القاعدة القانونية، إذ نجدها تستمد عناصر صياغتها من واقع الممارسة في المجتمع إذ تعتبر هذه الأخيرة مظهرا من مظاهر الحياة الاجتماعية، هذا ما يجعل القاعدة القانونية تتميز بالطابع الاجتماعي، كما تتميز القاعدة القانونية بخاصية أخرى تتمثل في العمومية والتجريد التي تعالج مسألة مخاطبة الأفراد، كما أن قواعدها قواعد تتميز بخاصة الإلزام.

ب. اختبار المكتسبات القبلية

پ. تمرين

[37 ص 1 حل رقم]

عرف القانون؟

ت. تمرين

[37 ص 2 حل رقم]

أكمل الجملة بالكلمات التالية: خطابا، القانون، اجتماعي، ضبط

تعد قواعد ..... قواعد سلوك..... لأنها تهدف إلى..... سلوك الأفراد داخل المجتمع طالما أنها .....موجها لهم.

ث. تغذية راجعة

تمرين1

[37 ص 3 حل رقم]

خصائص القاعدة القانونية

- قاعدة قانونية حالة وملموسة
- لعمومية والتجريد

II مقدمة

آ. مقدمة

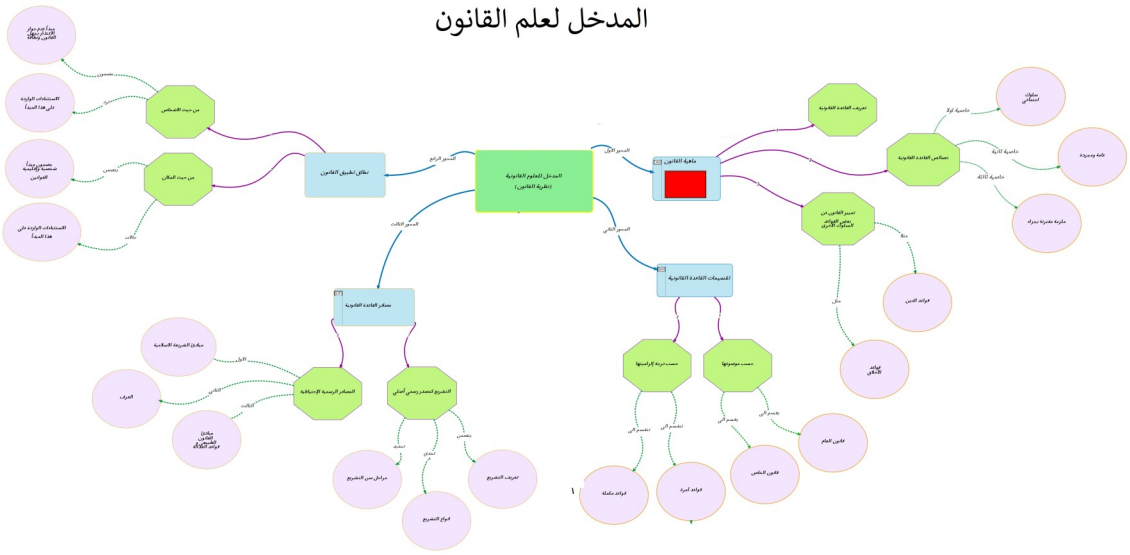

فرنسية

يستخدم الفقهاء لفظ 'تقسيم' للتعبير عن وضع القواعد في مجموعات وأقسام، كل مجموعة أو كل قسم ينظم موضوعا متميزا عن غيره، فالتقسيم يسعى إلى تفصيل الكيان المتكامل، وهو أول طريق التخصص في دراسة علم معين، خاصة وأن قواعد القانون في المجتمع الحديث أصبحت لا تحصى ويمكن تقديرها بعشرات إن لم يكن بمئات الآلاف، وهي قواعد تصدر لتطبيق.

فالتقسيم إذن ضرورة للاستدلال على القاعدة والاهتداء إليها، خاصة وأن التعديلات القانونية أصبحت من الكثرة بمكان، لدرجة أن المكلف بتطبيقها يواجه عناءا كبيرا في الإلمام بالقاعدة واجبة التطبيق، فضلا عن أن التقسيم يسهل للفقيه مهمة دراسة الفروع والمجموعات المختلفة لقواعد القانون، وما يستلزمه ذلك من أفكار عامة وخطوط رئيسية تربط هذه القواعد، كما أن التقسيم يساعد المشرع كذلك على تنظيم موضوع معين بمجموعة قواعد متكاملة بغير تكرار لقاعدة أو نقصان لأخرى. ويعتبر تقسيم القانون إلى عام وخاص من أهم تقسيمات القانون، ويعود هذا التقسيم إلى القانون الروماني حيث كان الهدف منه هو تمييز الحاكم عن المحكوم، وذلك بمنحه امتيازات خاصة تجعله في مركز أسمى من مركز المحكوم، أي بعبارة أخري كانوا الرومان يعتبرون القانون العام قانون الدولة الذي تسود فيه المصلحة العامة والقانون الخاص هو قانون الأفراد والذي تسود فيه المصالح الخاصة، ولكن رغم انهيار الدولة الرومانية في القرن 5 لازالت هذه

التفرقة وانتقل هذا التقسيم إلى الفقه اللاتيني الحديث ولا يزال قائما إلى يومنا هذا.

تتمحور إذا إشكالية هذا الدرس في معرفة ماهي هي تقسيمات القاعدة القانونية؟ وماهي مختلف المعايير التي يتم الاعتماد عليها في هذه التقسيمات؟

ارتأينا للإجابة على هذه الإشكالية استخدام المنهج الاستقرائي التحليلي من أجل دراسة تقسيمات القانون والتي تتمثل في تقسيم القاعدة القانونية حسب العلاقة التي ينظمها (المحور الأول)،و تقسيم القواعد القانونية حسب طريقة مخاطبة الأشخاص بها وقوة الزام فيها،(المحور الثاني).

III المحور الأول:تقسيم القانون حسب العلاقة التي ينظمها

مما لا شك فيه أن نواحي الحياة متعددة ومختلفة، ومن الطبيعي أن تختلف القواعد القانونية التي تنظمها تبعا لاختلاف طبيعة وموضوعات وشكل الرابط.

فالإنسان عندما يعيش في المجتمع مع غيره من الأفراد لا يرتبط بنوع واحد من الروابط، بل تنشأ بينه وبين غيره من أفراد المجتمع روابط كثيرة تختلف وتتباين تبعا لتعدد مناحي الحياة. فقد تكون هذه الروابط متعلقة بالأسرة، كالزواج ونظامه والطلاق وآثاره، وقد تكون مالية تتعلق بمعاملات كالبيع والإيجار. وقد تكون سياسية تتعلق بالحقوق السياسية وكيفية ممارستها، كحق الانتخاب وحق تولي الوظائف العامة.

ومن جهة أخرى، قد تكون العلاقة بين شخص وآخر في المجتمع أو بينه وبين الدولة أو بين الدولة وغيرها من الدول.فهذه العلاقات المتعددة تختلف في موضوعها وطبيعتها وآثارها اختلافا كبيرا ولذلك تكون القواعد القانونية المنظمة لها مختلفة هي أيضا في موضوعها وطبيعتها وشكلها وقوة إلزامها وآثارها، مما حمل الفقهاء منذ قديم الزمان على تقسيم القانون إلى أقسام يحكم كل منها جانبا من جوانب الحياة الاجتماعية في المجتمع.

وسنتناول في هذا المحور على التوالي معيار التفرقة بين القانون العام والخاص، وأهمية التفرقة بينهما، بعد ذلك نتطرق إلى فروع القانون العام وفروع القانون الخاص.

آ. الأهداف الخاصة

-يناقش الطالب مختلف معايير التفرقة بين القانون العام والخاص.
-يبرز الطالب أهمية تقسيم القانون إلى عام وخاص.
-يستنتج الطالب مختلف فروع القانون العام والقانون الخاص.

ب. معايير وأهمية التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص.

ثمة خلاف بين الفقهاء حول تقسيم القانون إلى عام وخاص، نظرا إلى أن هذه المسألة ليست بالأمر

السهل، نظرا لكثرة القواعد وتشعبها وكثرة العلاقات التي تنظمها، فالبحث عن معيار جامع ومانع، أمر ضروري من أجل الاعتماد عليه للتمييز بينهما، وتبز لنا أهمية بالغة عن هذا التمييز

roce.ppt
وثيقة1 القواعد القانونية العامة والخاصة

فرنسية

1. معايير التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص

تعريف : تعريف القانون العام والقانون الخاص

يعرف القانون العام: على أنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدولة أو أحد فروعها و أشخاص أخرى عندما تكون حاملة للسيادة أي تتمتع بامتيازات السلطة العامة ويسمي ب 'قانون الخضوع والسيطرة'.

أما القانون الخاص فهو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات فيما بين الأفراد أو الأشخاص المعنوية الخاصة، أو فيما بين الدولة أو احد فروعها لكن لا تكون حاملة للسيادة.

اختلف الفقهاء حول تقسيم القانون إلى عام وخاص، بذلك ظهرت عدة نظريات تعتمد على معايير مختلفة تتمثل في:

•معيار طبيعة القاعدة القانونية:

-مضمون المعيار يري أنصار هذه النظرية أن طبيعة القاعدة القانونية هو المعيار الفاصل في تقسيم القانون إلى عام وخاص، فتعتبر قواعد القانون العام آمرة لكون القانون العام هو قانون آمر، بينما تعد قواعد القانون الخاص مكملة لاعتماده على مبدأ سلطان الإرادة في مجال العلاقات الخاصة والمعاملات بين الأفراد

-النقد هذا المعيار:انتقد هذا المعيار على أساس انه ليس صحيحا على إطلاقه، ذلك أنه إذا كانت قواعد القانون العام كلها آمرة في هذا الوصف لا يصدق على القانون الخاص الذي يتضمن أيضا كثيرا من القواعد الآمرة إلى جانب القواعد المكملة، كقواعد الأحوال الشخصية والأحوال العينية،التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها لاتصالها بالنظام العام بل وقد زادت القواعد الآمرة في مجال القانون الخاص نتيجة اتساع محتوى النظام العام الاقتصادي والاجتماعي، مما أدي إلى تقليص دور الإرادة في مجال العلاقات بين الأفراد.

•معيار الأشخاص أطراف العلاقة:

-مضمون المعيار:يري جانب من الفقه أن معيار التفرقة يكمن في الأشخاص أطراف العلاقة القانونية، فتكون

أمام القانون العام كلما كانت الدولة أو أحد فروعها طرفا في العلاقة القانونية، أما إذا كانت العلاقة بين الفرد وغيره من الأفراد فان العلاقة يحكمها القانون الخاص.

- نقد هذا المعيار:غير أن هذا المعيار انتقد على أساس أن الدولة كثيرا ما تكون في علاقة مع الأفراد بصفتها شخص اعتباري عادي كباقي الأشخاص المعنوية الخاصة، ففي هذه الحالة تخضع الدولة في علاقتها لأحكام القانون الخاص مما يعني أن النظر إلى الدولة كطرف في العلاقة لا يمكن الجزم واعتماده كمعيار للتفرقة بين القانون العام والخاص.[1]

•معيار طبيعة المصلحة:

-مضمون المعيار: حسب هذا المعيار، فإن ما يميز القانون العام عن القانون الخاص هو الغاية المتوخاة من وراء هذه القواعد.

-نقد هذا المعيار: انتقد هذا المعيار على أساس أنه من الصعب التمييز بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة نتيجة التداخل هاتين المصلحتين، فمصلحة المجتمع هي ذاتها مصلحة الفرد.

فقواعد ق. اﻫ مثلا تحقيق مصالح فردية إلا أنه في الوقت ذاته تحقق مصالح عامة للمجتمع، تتجلي في تكوين الأسرة وتنظيم العلاقات بين الأفراد[1][2][2]

•معيار صفة أطراف العلاقة القانونية:

-مضمون المعيار: لا تقوم التفرقة بين قواعد القانون العام والخاص على أساس أشخاص أطراف العلاقة وإنما على أساس صفة هؤلاء الأطراف حسب حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان أحد طرفي العلاقة هي الدولة أو أحد فروعها قد تتدخل في العلاقة بما لها من سلطة وسيادة، فالعلاقة يحكمها القانون العام، كما لو نزعت الدولة ملكية أرض تحقيقا للمنفعة العامة، فعندئذ تخضع العلاقة لقواعد القانون العام.

الحالة الثانية: إذا تدخلت الدولة أو أحد فروعها كشخص طبيعي أي ليس لها امتيازات أي دون أن تظهر سلطتها فنكون أمام القانون الخاص.[3]

لمشاهدة الفيديو اضغط هنا[1]

أساسي : المعيار الراجح للتفرقة بين القانون العام والخاص

معيار صفة أطراف العلاقة القانونية ، ولقد تبناه أغلب الفقهاء، وعيه العبرة في تقسيم القانون الى عام وخاص تكمن في الصفة التي تتدخل بها الدولة أو أحد فروعها، فإذا كان هناك عنصر السيادة أو السلطة نكون أمام القانون العام أما إذا تخلف ذلك فنكون أمام القانون الخاص.

ملاحظة : الدولة أو أحد فروعها

تتمثل الدولة أو أحد فروعها في كل من: الدولة(الوزارات)، الولاية، البلدية، المؤسسات العمومية (ذات الطابع الإداري مثل المستشفي، الجامعة)، أو المؤسسات العمومية ذات الطبع الصناعي والتجاري.

2. أهمية تقسيم القانون إلى قانون عام وقانون خاص

طريقة : الفصل بين القانون العام والقانون الخاص

عندما تكون الدولة أو أحد فروعها بصفته صاحبة سلطة وسيادة طرفا في العلاقة القانونية يحكمها القانون العام

عندما يكون الأفراد أو الأشخاص المعنوية الخاصة أو العامة لكن ليس بصفتهم أصحاب سلطة وسيادة طرفا في العلاقة القانونية فإنه يحكمها القانون الخاص

مثلا : عن القانون العام والقانون الخاص

نزع البلدية لشخص ملكية أرض من أجل المنفعة العامة ففي هذه الحالة يحكمها القانون العام.

إبرام شخصين عقد ايجار شقة ففي هذه الحالة يحكمها القانون الخاص .

1. من حيث طبيعة القاعدة القانونية: قواعد القانون العام كلها آمرة لا يجوز الاتفاق على محالفتها، بينما في قواعد القانون الخاص يتسع المجال في القواعد المكملة كما نجد أيضا فيها قواعد آمرة
2. من حيث التملك: الأموال العامة التي تملكها الدولة أو احد فروعها هي أموال عامة خصصت من قبل الإدارة للمنفعة العامة وبالتالي لا يجوز التصرف فيها إلا وفق الإجراءات صارمة، كما لا تسقط بالتقادم، ولا يجوز حجزها، عكس الأموال الخاصة التي تكون قابلة للتصرف فيها سواء بالحجز عليها أو اكتسابها بالتقادم المكسب
3. من حيث الامتيازات: يخول القانون لدولة أو احد فروعها عدة امتيازات لا يخولها القانون الخاص للأفراد، فيكون للدولة في سبيل تحقيق الصالح العام فرض العقاب في بعض الجرائم، أو سلطتها

1 - https://www.youtube.com/watch?v=NWOKWOCN6PM&embeds_referring_euri=http%3A%2F%2F127.0.0.1%3A60315%2F&source_ve_path=MjM4NTE&feature=emb_title

في فرض وتحصيل الضرائب

4.في مجال إبرام العقود: إن العقود التي تبرمها الدولة أو احد فروعها تسمي عقود إدارية لا تخضع لنفس القواعد القانونية التي تخضع لها العقود العادية التي تبرمها الأشخاص العادية.
فالدولة تتمتع بمركز قانوني ممتاز يسمح لها بتوقيع جزاءات على المتعاقد معها في مجال إخلاله بشروط العقد مثلا: إلغاء العقد، تعديل العقد بالإرادة المنفردة للإدارة.
بينما العقود التي تبرم بين الأفراد فطرفي العقد متساويان أمام العقد طبقا للقاعدة العقد شريعة المتعاقدين.

5.من حيث الاختصاص: المنازعات التي تكون الدولة أو احد فروعها طرفا فيها تكون من اختصاص القضاء الإداري، بينما المنازعات التي لا تكون هؤلاء الأشخاص طرفا فيها تكون من اختصاص القضاء العادي. [4]

نص قانوني : المادة 800 قانون الإجراءات المدنية والإدارية

لمحاكم الإدارية هي جهات الولاية العامة في المنازعات الإدارية.

تختص بالفصل في أول درجة، بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا، التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها.

پ. تمرين

[37 ص 4 حل رقم]

ما هي النتائج المترتبة على التفرقة بين القانون العام والخاص؟

ت. فروع القانون العام والقانون الخاص.

تنقسم العلاقات التي تكون الدولة أو احد فروعها(الدولة، الولاية، البلدية، المؤسسات العامة ذات الطابع الإداري، مثل الجامعات، المستشفيات) طرفا فيها إلي نوعين. علاقة الدولة بغيرها من الدول والهيئات الدولية، وعلاقة الدولة مع الأشخاص العاديين. وعلى هذا الأساس يقسم الفقهاء القانون العام إلى قانون عام خارجي وقانون عام داخلي.

أما العلاقات التي يحكمها القانون الخاص تعد من صميم الحياة في المجتمع، لأنها تخص روابط الأحوال المالية والعائلية للأشخاص، والروابط بين الأشخاص والدولة بوصفها شخصا عاديا يقوم بأعمال عادية كالتي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون، مثل البيع، الإيجار، والقانون المدني هو أساس القانون الخاص.

لمشاهدة الفيديو اضغط هنا.[2]

1. فروع القانون العام.

ينقسم القانون العام إلى: القانون العام الدولي(1) والقانون العام الداخلي(2).

1.القانون العام الدولي droit international public

يعرف القانون العام الدولي على أنه مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الدول بعضها البعض في وقت السلم والحرب وعلاقتها بالمنظمات الدولية، وعلاقات المنظمات الدولية فيما بينها.

2: القانون العام الداخلي droit public interne هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدولة أو أحد فروعها مع أشخاص أخرى حين تكون لها سيادة أو امتيازات السلطة العامة، بذلك ينقسم القانون العام الداخلي إلى:

-القانون الدستوري: droit constitutionnel : يقصد به مجموعة القواعد التي تنظم أسس الدولة، شكلها نظام الحكم فيها حقوق وحريات الأفراد والسلطات التي تتكون منها الدولة ويعتبر المرجع الأساسي لكافة أقسام القانون في الدولة سواء بالنسبة للقانون العام أو القانون الخاص ويتخذ الدستور عدة أشكال فقد يكون دستورا عرفيا أي غير مكتوب كدستور انجلتر [3] ، أو دستور مكتوب مثل دستور الجمهورية الجزائرية [8] الديمقراطية.

-القانون الإداري:droit administratif يشمل على مجموعة القواعد القانونية المتميزة والمختلفة عن

2 - https://www.youtube.com/watch?v=0_ox47a0XKQ

القواعد القانون الخاص والتي تحكم الإرادة العامة من حيث تنظيمها نشاطها وما يترتب عن هذا النشاط من منازعات ويطلق عليه قانون المرافق العامة كمرفق العدالة، الأمن، الصحة.

ما تجدر الإشارة إليه، أنه لا يوجد تقنين موحد للقانون الإداري يجمع قواعد القانون الإداري التي تنظمها التشريعات▪ واللوائح المختلفة. والسبب في ذلك راجع إلي تغير القواعد القانونية الإدارية رغبة في مسايرة التطور في المرافق العامة للدولة ولكثرة تشعب هذه القواعد مما يجعل مهمة حصرها في مجموعة واحدة أمر عسيرا.

-القانون المالي: financier ينظم القانون المالي الشؤون المالية للدولة، من حيث تنظيم وضبط الإيرادات العامة والإنفاق العام، فيبن كيف تنظم الإيرادات والرسوم والقروض وكيفية تحصيلها، وكذالك أوجه الإنفاق وتحديد الرقابة على أوجه الإنفاق.

-القانون الجنائي: droit criminel يقصد به مجموعة القواعد القانونية التي تضعها الدولة لتنظيم حقها في توقيع العقاب،ويشمل على قواعد موضوعية تتمثل مثلا في الأفعال المجرمة والعقوبات المقررة لها حيث لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص المادة الأولى 🕹[15] ق.ع،ℌ كما يتضمن قواعد إجرائية يطلق على القواعد الأولى تقنين العقوبات أما الثاني فيسمي بتقنين الإجراءات الجزائية.

-قانون الإعلام: هي مجموعة القواعد القانونية التي ينظم شؤن عامة تتعلق بالمجتمع ككل مثل حرية الصحافة والتعبير، حق الوصول إلى المعلومات، يهدف إلى حماية حقوق الأفراد، والمؤسسات الإعلامية، وضمان ممارستهم لنشاطهم بحرية ومسؤولية.

وقد صدر قانون الإعلام بموجب القانون العضوي رقم23-14 المتعلق بالإعلام.🕹[12]

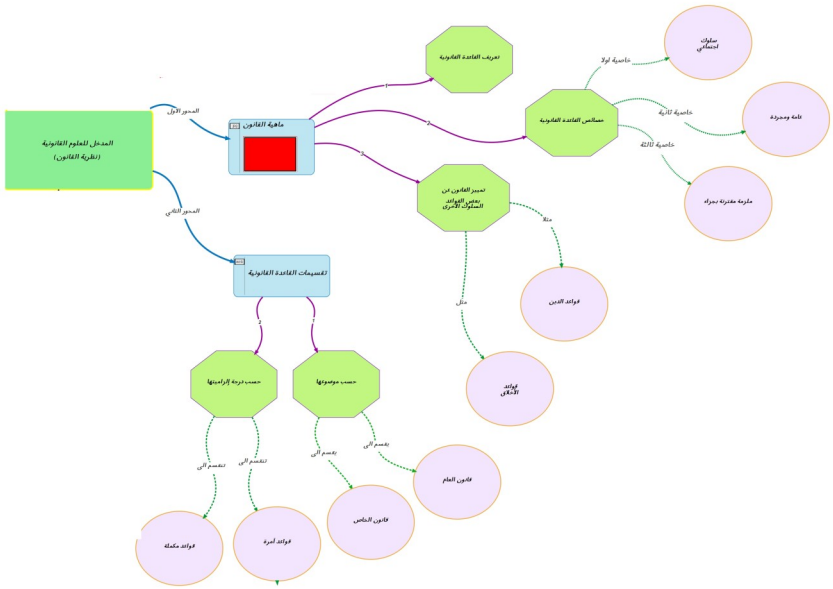

فرنسية

إضافة : الفروع الأخرى للقانون العام

لا يجب حصر فروع القانون العام في مختلف الفروع ا التي ذكرناها سالف وإنما توجد فروع أخري للقانون العام لاسيما: قانون الضمان الاجتماعي.

دساتير الدولة الجزائرية

منذ الاستقلال سنة 1962 صدرت في الجزائر الدساتير التالية:

-دستور الجزائر 1963.

-دستور الجزائر 1976.

-دستور الجزائر1989.

-دستور الجزائر1996

-تعديل دستور الجزائر2016.

-تعديل دستور2020.

2. فروع القانون الخاص

نصيحة : الشريعة العامة

هي القانون المدني

تتعدد فروع القانون الخاص بحيث يحتل القانون المدني المكانة الأولى، ثم يليه القانون التجاري ثم قانون الأسرة ثم قانون العمل ثم القانون الدولي الخاص ثم قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

- القانون المدني:Droit civil

يعد القانون المدني من أقدم فروع القانون، لأن علاقات الأشخاص قديما كانت تخضع لقانون واحد، وهو القانون المدني.

يعتبر القانون المدني هو الشريعة العامة للقانون الخاص، وهو أصل القانون الخاص كله ولذلك فهو يعد المرجع حين لا توجد في فروع القانون الخاص الأخرى- كالقانون التجاري أو قانون العمل-، قواعد بشأن العلاقات التي تحكمها. هو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد العلاقات بين الأشخاص، فيما عدا ما يتناوله بالتنظيم فرع آخر من فروع القانون الخاص.

الأصل أن القانون المدني يتناول بالتنظيم الروابط المالية والرابط الأسرية، لكن في الدول العربية والإسلامية ومنها الجزائر لا يتضمن القانون المدني إلا أحكام العاملات المالية، أما مسائل الأحوال الشخصية فلا يتدخل فيها القانون المدني وذلك لارتباطها بالمعتقدات الدينية[13].

وقد صدر التقنين المدني الجزائري بموجب الأمر رقم75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975.[16]

- القانون التجاري: هو مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات التي تربط بين التجار بعضهم ببعض، والتي تنظم العلاقات الناشئة عن الأعمال التجارية في شتى جوانبها: عقود تجارية، شركات تجارية، أوراق تجارية، واجبات التجار، ونشاط التجار في ممارسة تجارتهم، كما تنظم إخضاع تلك الأعمال لأحكام خاصة كمسك الدفاتر التجارية، ونظام الإفلاس.[15]

صدر القانون التجاري الجزائري بموجب الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر1975.[16]

- القانون البحري: هو مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالملاحة البحرية، وتدور قواعده أساسا حول السفينة من حيث مكان التسجيل والبيع والرهن وعقود العمل البحرية وعقد النقل البحري.[17]
- القانون الجوي: هو مجموعة القواعد القانونية التي تهتم بتنظيم كل ما يتعلق بالطائرة من حيث أنواع الطائرات وحق الدولة في ممارسة سيادتها على الفضاء الجوي، وجنسية الطائرة و الأشياء المحظور نقلها وغيرها، وقد نظمها المشرع الجزائري بموجب قانون رقم98-06مؤلرخ في 27 جوان 1998، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، ج ر عدد48، صادر بتاريخ28جوان1998.
- قانون العمل: هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، حيث يتناول تنظيم علاقات العمل، وساعات العمل وتحديد أوقات الراحة الأسبوعي والعطل، وتنظيم أجور العمال، وضبط قواعد المنازعات الفردية والجماعية، وحق الإضراب، وطرق إنهاء علاقات العمل، وقد صدر ق. ع بموجب القانون رقم90-11، المؤرخ في 21 افريل1990 يتعلق بعلاقات العمل، ج ر عدد 17، صادر بتاريخ24افريل1990.[19]
- قانون الدولي الخاص: هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الأشخاص حين تشتمل على عنصر أجنبي،وذلك ببيان المحكمة المختصة في الفصل فيها، والقانون الواجب التطبيق بالنسبة لها، وهو ما يعرف بتنازع القوانين.[20]

وقد نظمها المشرع الجزائري بموجب القانون المدني في المواد 9 إلى 24 منه، وتسمي هذه القواعد بقواعد الإسناد. ومن أمثلتها:

المادة 12 ق م نصت على انحلال الزواج: يسري على انحلال الزواج قانون جنسية الزوج وقت رفع الدعوى، فإذا تزوج جزائري بفرنسية على التراب الفرنسي مثلا حصل الطلاق في يتساءل القاضي هل يطبق القانون الجزائري أم الفرنسي؟ فطبقا لهذه المادة يطبق القانون الجزائري.

المادة13 مكرر ق.م تنص على النسب إذ يسري على النسب والاعتراف به وإنكاره ق. الجنسية الأب من وقت ميلاد الطفل.

هناك قوانين تتضمن أحكام خاصة استحدثها المشرع الجزائري منه لتطور العلاقات الخاصة في ظل العولمة وبالتالي تطورت المنظومة الجزائرية حيث عرفت إصدار تشريعات خلال 10 سنوات الأخيرة تكفل تنظيم معاملات مالية وحقوق خاصة مثل: قانون التوقيع الإلكتروني، قانون التجارة الإلكترونية، قانون حماية المعطيات الشخصية.

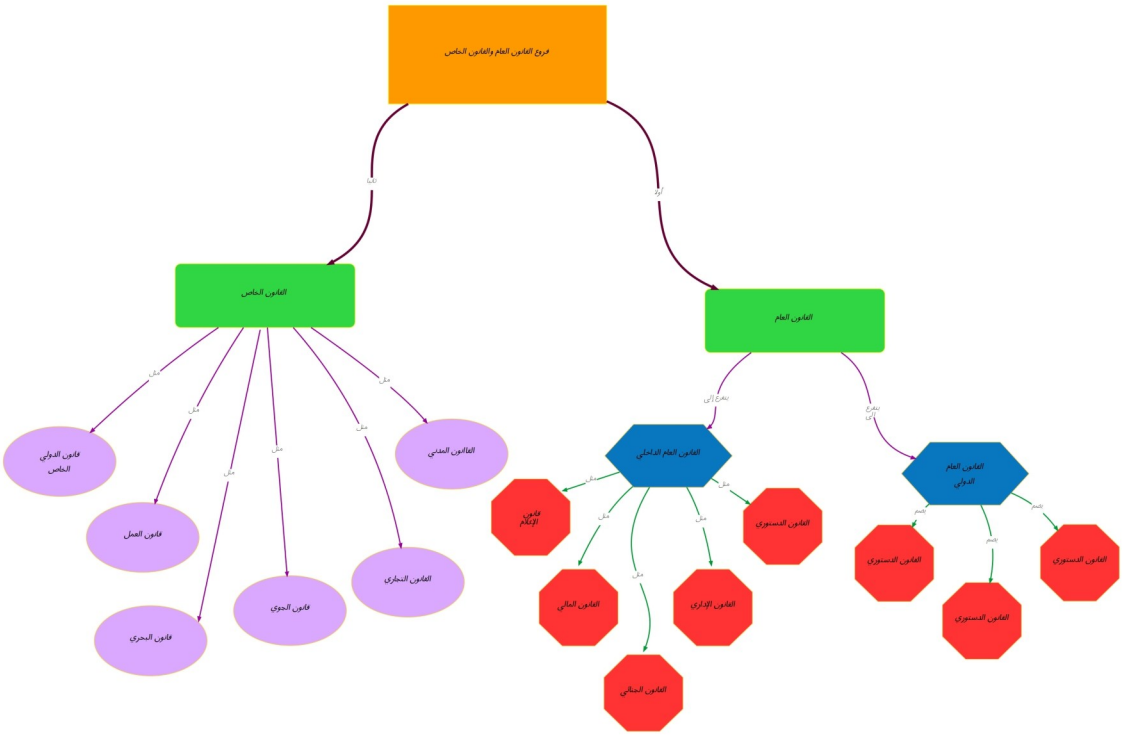

فروع القانون العام والقانون الخاص

تعريف : قانون الإجراءات المدنية والإدارية

عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تنظم سلوك السلطة القضائية وتبين اختصاص المحاكم والإجراءات الواجب إتباعها للوصول إلى حماية حق مقرر في القانون الخاص، أي حماية العلاقات القانونية الخاصة، فيكيف بذلك على أنه قانون إجرائي شكلي لا موضوعي.

نص قانوني : المادة 16 قانون المدني مثال أخر عن قواعد القانون الدولي الخاص

يسري على الميراث قانون جنسية الهالك وقت موته.

ث. تمرين

[37 ص 5 حل رقم]

القانون الدولي العام

- ○ قانون عام
- ○ قانون خاص

ج. تمرين

[38 ص 6 حل رقم]

أكمل الجملة بالكلمات التالية:قانون الخضوع والسيطرة، الدولة أو أحد فروعها،القواعد القانونية،بإمتيازات، تنظم، ، السلطة العامة،

القانون الخاص هو مجموعة التي ..... العلاقات بين..... و أشخاص أخرى عندما تكون ..... أي تتمتع ..... ويسمي ب .....

IV المحور الثاني:تقسيم القانون من حيث درجة الإلزام

القانون في مجمله يحتوي على مجموعة من القواعد القانونية. تختلف بحسب الموضوع الذي تتناوله والتي أشرنا إليها سالفا، كما أنه هناك تقسيم ثاني للقواعد القانونية بالنظر إلى درجة إلزاميتها، بحيث أنه من المعروف به أن جميع القواعد القانونية ملزمة إلا أن درجة الإلزام تختلف من قاعدة إلى آخري، فأحيانا يترك المشرع للأفراد حرية تطبيقها أو الخروج عن أحكامها، وفي حالات أخرى لا يمنح لهم هذا الخيار، لذلك تنحصر القواعد القانونية وفق لهذا التقسيم بين نوعين: القواعد القانونية الآمرة والقواعد القانونية المكملة، وهناك معايير للتفرقة بين هذين النوعين من القواعد القانونية.

آ. الأهداف الخاصة

-يشرح لطالب مفهوم القواعد الآمرة والقواعد المكملة.
-يحدد الطالب معايير التفرقة بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة.
-يستنتج الطالب القواعد الآمرة والقواعد المكملة.

ب. مفهوم القواعد الآمرة والمكملة وأهميتها

كل القواعد القانونية لها خاصية الإلزام، إلا أن درجته تختلف من قاعدة إلى أخري، ففي بعض الأحيان يترك المشرع للأفراد حرية تطبيق القاعدة أو الاتفاق على مخالفتها أين نكون أمام القواعد المكملة، لكن في حالات أخري لا يمنح لهم هذا الخيار ونقصد هنا القواعد الآمرة، مما معني هذه القواعد، وما هي أهميتها.

فرنسية

1. مفهوم القواعد الآمرة والمكملة

1.تعريف القواعد الآمرة(**la règle impérative**): هي القواعد التي لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفة أحكامها أي تلك القواعد التي تأمر القيام بأمر أو سلوك أو تنهي عنه، حيث لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها، فهنا تكون العلاقة بين الفرد والقاعدة علاقة الخضوع التام أو الكامل، كما يعرفها البعض الأخر على أنها تلك القواعد التي يجبر الأفراد على احترامها، ولا يجوز لهم أن يتفقوا على ما يخالف أحكامها وكل اتفاق بين الأفراد على مخالفة أحكامها يعد باطلا لا يعتد بها.[10]
ومن أمثلتها القواعد التي تنهي عن القتل وعن السرقة، وعن التزوير، والرشوة، أو القواعد المحددة للمحرمات من النساء، أو التي تفرض أداء الخدمة الوطنية، أو أداء الضرائب.
أو التي تنهي عن التعامل في تركة إنسان على قيد الحياة، أو التي تمنع القضاة من شراء الحقوق المتنازع فيها إذا كان النظر في النزاع يدخل في اختصاص المحكمة التي يباشرون أعمالهم في دائرتها.[20]

2.مفهوم القواعد المكملة أو المفسرة(**la règle supplétive**)
هي تلك ق.ق التى تنظم سلوك الأفراد على نحو معين ولكن يجوز لهم الاتفاق على ما يخالف حكمها أو هي تلك القواعد التي تسري على الأفراد ما لم يتفقوا على مخالفة أحكامها أو هي تلك القواعد التي يجوز للمتعاقدين الاتفاق على اتباع حكم اخر يخالف الحكم الذي أشارت إليه تلك القاعدة .
وبتعبير آخر نقول أن القواعد المكملة هي القواعد التي يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفة حكمها، وإذ ما اتفقوا على مخالفة حكمها كان اتفاقهم صحيحا، أما إذا سكتوا ولم يتفقوا على مخالفة حكمها فإنها تطبق عليهم.

تعريف : القواعد المكملة

كما يعرفها الآخرون على أنها تلك القواعد التي تهدف إلى تنظيم مصلحة مشتركة أو مصلحة فردية للأشخاص فقط في الحالات التي يكون هؤلاء الأفراد غير قادريين على تنظيم علاقاتهم بأنفسهم، وبالتالي يجوز للأفراد الاتفاق على عكس ما قررته القاعدة المكملة، وذلك في المجالات التي لا تمس فيه علاقات الأفراد بالمصلحة العامة.

مثلد : عن القواعد المكملة

ومن أمثلة القواعد المكملة تلك التي تقرر موعد استحقاق الأجرة في عقد الإيجار أو القاعدة التي تقضي بأن نفقات تسليم المبيع على المشتري ما لم يوجد اتفاق أو عرف▪ يقضي بغير ذلك، أو القاعدة التي تقضي من يتحمل الالتزام بصيانة العين المؤجرة وأجرة الترميمات الضرورية فيها أثناء الإجارة.

تنبيه : أثر مخالفة القاعدة الآمرة:

لقد سبق وأن قلنا أن القاعدة الآمرة هي تلك التي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها وكل اتفاق على مخالفتها يقع باطلا، وهذا البطلان يكون مطلق أي لا يمكن تصحيحه ولا إجازته.

2. أهمية التفرقة بين القواعد الآمرة والمكملة

تعريف : إلزام القاعدة القانونية

عني أنها ليست اختيارية بل على الأفراد الإذعان لحكمها وفي حالة مخالفتها يتعرضون للجزاء الذي تحدده القاعدة.

تختلط القواعد القانونية الآمرة بالمكملة في كونها قواعد سلوكية، اجتماعية ملزمة يترتب على توافر شروط تطبيقها أنها تطبق على الجميع المخاطبين بأحكامها، وذلك حتي ولو تم الاستعانة في ذلك بالقوة العمومية.

وتحتاج هذه القواعد بنوعيها إلى التمييز بينها وفق معايير فقهية، ولكن ما هي الفائدة والأهمية المترتبة على هذا التمييز، وبمعني أخر ما النتائج المترتبة عن التمييز بين القواعد الآمرة والمكملة؟

إن التمييز بين هذه القواعد له أهمية بالغة وذلك لما يترتب على اعتبار القاعدة القانونية آمرة من إبطال كل اتفاق يخالف أحكامها، وهو جزاء خطير الأثر والعلة من كل ذلك أن طبيعة هذه القواعد القانونية تتعلق بالنشاط المحكوم إلزاميا بسلطان القانون، والذي يترتب علي مخالفته المساس بالنظام العام ولذلك يتقيد الأفراد بحكم هذه القواعد وعلى سبيل الإلزام.

ولكن هذا الجزاء بطلان الاتفاقات لا مجال لإعماله بالنسبة للقواعد المكملة التي يسمح المشرع نفسه بحق الأفراد على مخالفتها لتعلقها بالنشاط الحر للأفراد والذي لا يتأثر النظام العام بأي حكم يختاره المتعاقدان.[22]

القواعد الآمرة والقواعد المكملة

roce.pdf
وثيقة3 تقسيم القانون حسب درجة إلزاميته

القاعدة القانونية المكملة ملزمة

باعتبار القواعد المكملة قواعد قانونية، والإلزام خاصية من خصائص القاعدة القانونية بل ولها نفس درجة الزام القاعدة الآمرة، غير أنه يشترط لتطبيقها عدم وجود اتفاق بين أطراف العلاقة يقضي بأستبعادها أي يشترط المشرع لتطبيقها أن لا يكون الأطراف قد اتفقوا على حكم مخالف للقاعدة المكملة محل التطبيق فإذا لم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن تطبيقها، ذلك أن الشرطا من شروط تطبيق القاعدة غير متوفر.

ب. تمرين

[38 ص 7 حل رقم]

القاعدة الآمرة يجوز مخالفته

- ○ لا
- ○ نعم

ت. معايير التمييز بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة

إن التمييز بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة له أهمية بالغة، وذلك لما يترتب على اعتبار القاعدة آمرة من إبطال الاتفاق المخالف لأحكامها، وهو الجزاء الذي لا نجده حالة الاتفاق على مخالفة القاعدة المكملة، ومن ثم كان من الضروري التمييز بدقة بين هذين النوعيين من القواعد، وقد وضع الفقه معياريين يمكن الاعتماد على احدهما أو عليهما معا لمعرفة طبيعة القاعدة القانونية وهما المعيار اللفظي والمعيار المعنوي،

1. المعيار اللفظي

يمكن هذا المعيار من الاهتداء إلى نوع القاعدة وما إذا كانت آمرة أو مكملة وذلك بالرجوع إلى نص المشرع ذاته، فإذا تبين من عبارات النص وألفاظه أن القاعدة آمرة أو مكملة ترتب على ذلك عدم إمكان مخالفتها أو إمكان ذلك بحسب الأحوال ويري البعض أن الاعتماد على هذا المعيار يكون بإتباع إحدى الطرق الثلاثة الأتية:

الأولى: أن تتضمن كل قاعدة قانونية نصا صريحا على جواز الاتفاق على ما يخالفها أو على عدم جوازه.

الثانية: أن يعد الأصل أن القواعد القانونية آمرة ما لم ينص فيها على جواز الاتفاق على مخالفتها فتكون مكملة.

الثالثة: أن يعد الأصل أن القواعد القانونية مقررة ما لم يتضمن النص على بطلان كل اتفاق يخالفها.[13]

فقد تتضمن عبارة القاعدة القانونية ما يشعر بأنها آمرة ويعبر المشرع عن ذلك بأي لفظ يؤدي إليه إذ يبين ذلك أي بعبارة اخزي يمكن تحديد نوع القاعدة القانونية من خلال الصياغة وذلك بأن يستعمل المشرع لدلالة على القواعد الآمرة عبارات: لا يجوز، يجب، يقع باطلا، يمنع، يتعين، يلزم ومعظم القواعد القانونية من هذا النوع[15] مثالها المادة 92 ق.م التي نصت على أنه لا يجوز التعامل في تركة إنسان على قيد الحياة ولو برضاه.

ويعتبر هذا المعيار اللفظي معيار جامدا لأنه يحدد طبيعة القاعدة كونها آمرة أو مكملة تحديدا لا يحتاج إلى بذل جهد عقلي.

الألفاظ المستخدمة لدلالة علي القاعدة الآمرة	الألفاظ المستخدمة لدلالة على القاعدة المكملة
-في مجال قانون الإعلام: تضمن مجموعة من الالتزامات الواجبة على الصحفي▪ باستعمال عبارات	عبارات تدل على جواز مخالفتها مثل العبارات التالية: يجوز، أو يجوز الاتفاق أو يمكن.

مثل: يجب، يعاقب، يتنافى، يمتنع مثلا ما تضمنه المادة 35 من قانون23-14 المتعلق بالإعلام بنصه: «يجب على الصحفي، خلال ممارسة نشاطه الصحفي،▪ الاحترام الصارم لقواعد آداب وأخلاقيات المهنة ...».	ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بغير ذلك، أو عبارة ما لم يوجد اتفاق يقضي بخلاف ذلك. ما لم يوجد عرف أو اتفاق يقضي بغير ذلك.
-في مجال قانون العقوبات : إذا كانت مقترنة بعقوبة أي تنص على عقوبة عند مخالفتها بعبارة يعاقب، يمتنع، لا يجوز، لا يمكن، لا محل، مثل: يعاقب كل من تسبب في قتل الغير. مثال ما نصت عليه المادة97 فقرة الأولى من ق ع ﷺ بنصها«يحظر ارتكاب الأفعال الأتية في الطريق العام أو في أي مكان عمومي».★	مثل: ما تنص عليه المادة470 من ق.م ﷺ بنصها:«يجوز أن تكون أجرة الإيجار إما نقودا، وإما تقديم أي عمل أخر»مثل: المادة217 ق م التي تنص علي أنه« التضامن بين الدائنين أو بين المدينين لا يفترض وإنما يكون بناء على اتفاق أو نص القانون»۔ مثال أخر: المادة395 من ق.م بنصها: «إن نفقات تسلم المبيع مستحقا في الوقت الذي يقع فيه تسليم المبيع، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بخلاف ذلك.» أي يمكن للمتعاقدين التمسك بها أي نفقات تسلم المبيع على المشتري، أو تركها والعمل على ما يخالفها فيصبح بذلك ما ورد في العقد ملزم
-في مجال قانون المدني: ما نصت عليه المادة28 فقرة الأولي «يجب أن يكون لكل شخص لقب واسم فأكثر ولقب الشخص يلحق أولاده». المادة 45 ق م تنص على انه «ليس لاحد التنازل عن اهليته و لا لتغيير أحكامها».. المادة 46 ق م تنص على أنه «ليس لأحد التنازل عن حريته الشخصية».	المادة 479 من القانون المدني التي تنص على انه «على المؤجر أن يتعهد بصيانة العين المؤجرة لتبقي على الحالة التي كانت عليها وقت التسليم ويجب عليه أن يقوم بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات الخاصة بالمستأجر. كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضي بخلاف ذلك».

جدول1 العبارات المستخدمة في القواعد الآمرة والمكملة

طريقة : التفرقة بين القواعد الآمرة والمكملة وفق المعيار اللفظي

قاعدة قانونية تتضمن مصطلحات: يجب، يحظر، قاعدة قانونية آمرة

قاعدة قانونية تتضمن عبارة ما لم يوجد اتفاق يقضي بخلاف ذلك، قاعدة قانونية مكملة

2. المعيار النظام العام(المعيار المعنوي)

تعريف : تعريف النظام العام

يقصد بالنظام العام مجموع الأسس والمبادئ في المجال الأخلاقي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي يقوم عليها المجتمع.

في بعض الاحيان لا تكون صياغة القاعدة القانونية واضحة للدلالة على اعتبارها قاعدة آمرة أو قاعدة مكملة وفقا للمعيار اللفظي، مثل ما نصت عليه المادة 25 قانون المدني، ففي هذه الحالة يجب البحث عن معيار آخر لمعرفة نوع القاعدة القانونية، وهذا المعيار هو المعيار المعنوي .

-مضمون المعيار: هذا المعيار ليس بمعيار حاسم كالمعيار اللفظي فهو تقديري مرن، يساعد على تحديد نوع القاعدة القانونية بالبحث في موضوعها ومدى اتصالها بالنظام العام والآداب العامة، فحسب هذا المعيار تكون القاعدة آمرة إذا كان موضوعها يتعلق بالنظام العام والأداب العامة، وتكون مكملة إذا تعلقت بالمصالح الخاصة للأفراد.

ويعتبر الآداب العامة جزء من النظام العام فهي تمثل الجانب الأخلاقي منه حيث يجب على الأفراد ألا يقوموا بتصرف أو سلوك يخالف أخلاق المجتمع(كممارسة الدعارة).

وعليه فكل القواعد التي لها علاقة بالنظام العام يجب أن تكون قواعد آمرة، بينما التي لا علاقة لها بذلك فهي من مجال القواعد المكملة.[14]

وما تجب الإشارة إليه، أن معيار النظام العام هو معيار مرن يمتاز بالغموض فلكل دولة نظامها العام كما أنه متطور من زمن إلى زمن أخر.

مورد.ppt
وثيقة4 فرنسية

تقسيمات القانون حسب درجة الالزامية

نص قانوني : المادة25 قانون المدني

تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حيا وتنتهي بموته

مثال : عن القواعد الآمرة في فروع القانون الخاص والعام

-في قانون الأسرة: الذي ينظم مسائل تتصل مباشرة بالنظام العام وهي مسألة الزواج والطلاق وما يترتب عن ذلك من آثار كالحضانة والنفقة والإرث وقواعد الأهلية فإن جميع نصوصه آمرة ومن أمثلة ذلك نجد نص المادة 1 ق اﻷ رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو1984 حيث نص على أنه تخضع جميع العلاقات بين الأفراد الأسرة لأحكام هذا القانون.

-في القانون الإداري: فإن قواعده آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، فلا يجوز مثلا الاتفاق على تنازل موظف عن حقوقه في الوظيفة أو الترقية.

ث. تمرين

[38 ص 8 حل رقم]

1- قاعدة قانونية آمرة، لأنها تتضمن دلالة المصطلح يجب
2- قاعدة قانونية مكملة لأنها تتضمن صياغة ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بخلاف ذلك

يجب على الصحفي خلال ممارسة نشاطه الصحفي إن نفقات تسلم المبيع مستحقا في الوقت الذي يقع فيه تسليم المبيع، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بخلاف ذلك. الاحترام الصارم لقواعد آداب وأخلاقيات المهنة

٧ تمرين :اجب على السؤال التالي:

[38 ص 9 حل رقم]

هل قواعد القانون الخاص كلها قواعد قانونية مكملة؟

VI اختبار الخروج

آ. التمارين

VII تمرين

[38 ص 10 حل رقم]

تمرين

كل قواعد القانون العام قواعد آمرة

- لا، ليست كل قواعد القانون العام آمرة
- نعم، كل قواعد القانون العام آمرة

أجب على السؤال التالي:

نقسم القواعد القانونية إلى قواعد قانونية حسب الموضوع وقواعد قانونية حسب درجة إلزاميتها.
-أذكر القواعد القانونية حسب الموضوع، وحسب درجة إلزاميتها؟

VIII تغذية راجعة

تمرين1:أجب على السؤال التالي:

[39 ص 11 حل رقم]

اشرح معايير التفرقة بين القواعد القانونية سواء حسب الموضوع أوحسب درجة إلزاميتها؟

خاتمة

في خلاصة القول، إن تقسيم القانون يعد من المواضيع ذات أهمية بالغة في القانون الجزائري أذ يحتل مكانة الصدارة في مواضيع القانون بحيث أن تقسيم القانون إلى قواعد القانون العام والخاص، يبقي حتي في ظل التطورات الراهنة تقسيم مسلم به وخير الدليل على ذلك وجود قضاء إداري مستقل يختص بالفصل في المنازعات الإدارية التي تكون الدولة طرفا فيها باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة، في حين يختص القضاء العادي بنظر في منازعات الأفراد العاديين. فعلى هذا الأساس لا يمكن أن يتم إلغاء هذا التقسيم، بل لابد من التسليم والقبول بفكرة وجود علاقات الاتصال والتقاطع والتداخل بين فروع القانون المختلفة. كما انه لابد من الاعتماد على معيار صفة أطراف العلاقة القانونية والنظر إلى الدولة بمنظور الطرف في العلاقة مع فصل هذا الدور عن دور الدولة باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة. أما فيما يتعلق بتقسيم القانون حسب درجة الإلزامية فإنها تقسم مختلف قواعد القانون إلي مجموعتين هما الآمرة والمكملة بحيث أن الأولى تأتي بصيغة الأمر أو النهي أو أنها قواعد مطلقة أما الثانية مهما اجاز المشرع على مخالفتها وتشجع على ذلك إلا أنها تبقي قواعد قانونية تتمتع بخاصية الإلزام و لا يجوز مخالفتها إطلاقا الجهل بها وأنها وجدت كقواعد احتياطية لاستكمال كل نقص في اتفاقات الأفراد أو غموضها.

حل التمارين

1 < (ص 7)

هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع والمجردة والعامة والملزمة.

2 < (ص 7)

تعد قواعد ..... قواعد سلوك..... لأنها تهدف إلى..... سلوك الأفراد داخل المجتمع طالما أنها .....موجها لهم.
تعد قواعد القانون قواعد سلوك لأنها تهدف إلى ضبط سلوك الأفراد داخل المجتمع طالما أنها خطابا موجها لهم.

3 < (ص 8)

- ◉ قاعدة قانونية حالة وملموسة
- ○ لعمومية والتجريد

4 < (ص 14)

من حيث التملك، من حيث الامتيازات، في مجال ابرام العقود، من حيث الاختصاص.

5 < (ص 17)

- ◉ قانون عام
- ○ قانون خاص

6 > (ص 17)

القانون الخاص هو مجموعة التي ..... العلاقات بين..... و أشخاص أخرى عندما تكون ..... أي تتمتع ..... ويسمي ب .....
على أنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدولة أو أحد فروعها و أشخاص أخرى عندما تكون حاملة للسيادة أي تتمتع بامتيازات السلطة العامة ويسمي ب 'قانون الخضوع والسيطرة'.

7 > (ص 23)

- (●) لا
- ( ) نعم
  لأن القاعدة الآمرة هي تلك القاعدة التي لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفة أحكامها

8 > (ص 25)

قاعدة قانونية مكملة لأنها تتضمن صياغة ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بخلاف ذلك	إن نفقات تسلم المبيع مستحقا في الوقت الذي يقع فيه تسليم المبيع، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بخلاف ذلك.
قاعدة قانونية آمرة، لأنها تتضمن دلالة المصطلح يجب	يجب على الصحفي خلال ممارسة نشاطه الصحفي الاحترام الصارم لقواعد آداب وأخلاقيات المهنة

9 > (ص 27)

لا،ليست كل قواعد القانون الخاص قواعد مكملة، إذ تتضمن قواعد القانون الخاص قواعد قانونية مكملة يجوز للاطراف الاتفاق على مخالفتها مثل بعض قواعد القانون المدني، إلى جانب ذلك يتضمن قواعد القانون الخاص قواعد آمرة لايجوز للاطراف الاتفاق على مخالفتها مثل قواعد الميراث.

10 > (ص 31)

تمرين

- ( ) لا، ليست كل قواعد القانون العام آمرة
- (●) نعم، كل قواعد القانون العام آمرة

نعم كل قواعد القانون العام آمرة لا يجوز للأطراف الاتفاق على مخالفتها.

أجب على السؤال التالي:

تتمثل القواعد القانونية حسب الموضوع في:قواعد القانون العام الدولي وقواعد القانون العام الداخلي.أما قواعد

القانون حسب درجة الإلزامية تتمثل في القواعد الآمرة والقواعد المكملة.

11 > (ص 33)

تتمثل معايير التفرقة بين القواعد القانونية حسب الموضوع في: معيار طبيعة القاعدة القانونية، معيار الأشخاص أطراف العلاقة القانونية، معيار المصلحة، معيار صفة اطراف العلاقة القانونية، أما معايير التفرقة بين القواعد القانونية حسب درجة الزاميتها تتمثل في: معيار اللفظي والمعيار النظام العام.

قاموس

التشريع
هو مجموعة ق.ق المجردة والعامة والتي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع والملزمة، والتي تكون مكتوبة وصادرة من طرف سلطة مختصة هي السلطة التشريعية والمتمثلة في البرلمان بغرفتيه: المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة

الصحفي
كل شخص يمارس النشاط الصحفي وتثبت صفته بموجب بطاقة يسلمها الجهاز المستخدم.

العرف
هو إتباع سلوك معين على وجه التكرار والاضطراد مع الاعتقاد بأن هذا السلوك ملزم كقاعدة قانونية أي هو استقرار الناس على إتباع سلوك معين واستقرار الاعتقاد في نفوسهم بأن هذا السلوك قد أصبح ملزما لهم في معاملاتهم.

العقد شريعة المتعاقدين
يقصد بها أن ما يتفق عليه المتعاقدين هو الذي يطبق على إتفاقهما، فهما يضعان قانونهما

القرار الإداري
عمل إداري قانوني يصدر بصورة انفرادية له طابع التنفيذي، ويستهدف إحداث آثار قانونية إما بإنشاء مركز قانوني جديد، أو تعديله أو إلغائه

النشاط الصحفي
كل بحث عن الخبر، وجمعه وانتقائه ومعالجته و/ أو تقديمه لفائدة وسيلة إعلام للصحافة المكتوبة أو الصحافة الإلكترونية أو وكالة أنباء أو خدمة اتصال سمعي بصري أو خدمة اتصال سمعي بصري عبر الانترنت.

معنى المختصرات

- ق ا قانون الاسرة
- ق ع قانون العقوبات
- ق ق قاعدة قانونية
- ق م قانون مدني
- ق م قانون مدني

مراجع

[1]
محمد سعيد جعفور، المرجع السابق، ص 72.

[10]
بوكرزازة احمد، القواعد الآمرة والقواعد المكملة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد39، 2013، ص204.

[12]
قانون عضوي رقم 23-14 المؤرخ في 27 غشت2023، يتعلق بالاعلام، ج ر عدد 56، صادرة بتاريخ29 غشت2023.

[13]
DRUFFIN –BRICCA Sophie, L'essentiel de l'introduction générale au doit, Gualino Lextenso, 16e édition, Paris,2020 , p20.

[14]
جعفور محمد السعيد، المرجع السابق، ص112

[15]
امر رقم 66-155 مؤرخ في 8 جوان1966 يتضمن قانون الاجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية العدد47، الصادرة بتاريخ9جوان1966، معدل ومتمم.

[15]
لطيفة بوشناق، زينب بوشناق، المرجع السابق، 284.

[16]
الامر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر1975، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم بمقتضي الأمر رقم 10-05 المؤرخ في 20 يونيو2010.

[16]
الامر رقم 75-59، المؤرخ في 26 سبتمبر1975، المتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم، بمقتضي القانون رقم 15-20المؤرخ في 20 ديسمبر2015، الجريدة الرسمية العدد71، الصادرة بالتاريخ30 سبتمبر2015.

[17]
جعفور محمد السعيد، المرجع السابق، ص80.

[19]
قانون رقم90-11 مؤرخ في 21 افريل1990، يتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية، عدد 17 الصادرة بتاريخ 25 افريل1990، معدل ومتمم.

[2]
محمد حسين منصور، نظرية القانون، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2009، ص64

[20]
محمد حسين منصور، المرجع السابق، ص87.

[22]
بوكرزازة احمد، المرجع السابق، ص211.

[3]
لطيفة بوشناق، زينب بوشناق، التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص في ظل التطورات الراهنة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد05، العدد02، ديسمبر2020، ص282-283.

[3]
بوضياف عمار، الوسيط في النظرية العامة للقانونمع تطبيقات لتشريعات عربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص85

[4]
لموشية سامية، المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون، مطبعة منصور، الجزائر،2022، ص 42-43.

[8]
المرسوم الرئاسي رقم20-442المؤرخ في 30ديسمبر2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء اول نوفمبر 2020، ج ر عدد 82 صادر بتاريخ 30ديسمبر2020.

قائمة المراجع

[1] 5. لطيفة بوشناق، زينب بوشناق، التفرقة بين القانون العام والقانون الخاص في ظل التطورات الراهنة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد05، العدد02، ديسمبر2020.

[2] 6. لموشية سامية، المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون، مطبعة منصور، الجزائر،2022.

[3] محمد حسين منصور، نظرية القانون، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2009.

[4] محمد سعيد جعفور، مدخل للعلوم القانونية: الوجيز في نظرية القانون، الطبعة السابعة عشر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2009.

[5] بوكرزازة احمد، القواعد الآمرة والقواعد المكملة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد2،العدد39، 2013، ص ص203-223.

[6] DRUFFIN –BRICCA Sophie, L'essentiel de l'introduction générale au doit, Gualino Lextenso, 16e édition, Paris,2020

[7] المرسوم الرئاسي رقم20-442المؤرخ في 30ديسمبر2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء اول نوفمبر 2020، ج ر عدد 82 صادر بتاريخ30ديسمبر2020.

[8] قانون عضوي رقم 23-14 المؤرخ في 27 غشت2023، يتعلق بالاعلام، ج ر عدد 56، صادرة بتاريخ29 غشت2023.

اعتماد الموارد

فروع القانون العام والقانون الخاص17 صفحة

/http://creativecommons.org/licenses/publicdomain/2.0/fr

تقسيمات القانون حسب درجة الالزامية25 صفحة

/http://creativecommons.org/licenses/publicdomain/2.0/fr